«صعود الصين» إعــادة تشكيل الهيمنة الأمريكية وسيناريوهات العلاقات المستقبلية.

■ أ.فــرج علي بن سليم *

● تاريخ استلام البحث 2024/09/07م. ● تاريخ قبول البحث 2024/11/10م

■ **المستخلص:**

يدرس البحث ظهور الصين كفاعل قوي ومتفوق يسعى لإعـادة توازن النظام الدولي من خلال قوته الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والدبلوماسية المتزايدة، ويدرس كذلك مراحل ظهور الهيمنة الأمريكية والنظريات المفسرة لها، والاعتبارات التي ستحد من استمرار هذه الهيمنة المطلقة في المستقبل على النظام الدولي، ومستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين وتأثيرها على النظام الدولي.

● **الكلمات المفتاحية:** الهيمنة الأمريكية، صعود الصين، النظام الدولي، التنافس الاستراتيجي.

■ **Abstract:**

The research examines the emergence of China as a powerful and superior actor that seeks to rebalance the international system through its increasing economic, military, technological and diplomatic power, as well as the stages of the emergence of American hegemony and the theories explaining it, and the considerations that will limit the continuation of this absolute hegemony in the future on the international system.

● Keywords: American hegemony; the rise of China; the international system; strategic rivalry.

* باحث دكتوراه بالأكاديمية الليبية متخصص في الدراسات الإقليمية والدولية. E-mail:farag1491977@gmail.com

■ **مقدمة:**

لا يمكن فهم السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية دون النظر إلى سياسة الهيمنة التي اعتمدتها الولايات المتحدة، حيث بدأت ملامح هذه الهيمنة تتضح بعد الحرب الباردة مع تشكيل المؤسسات الدولية انطلاقاً من معاهدة (بروتن ودز)، إذ تعود جذور الهيمنة الأمريكية إلى مراحل محطات تاريخية متعددة، وقد ظهرت نظريات تفسر أسبابها وأشكالها المختلفة، إلا إن النظام الليبرالي الدولي الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة يشهد صراعاً على توزيع الأدوار والسلطة مع صعود دول مثل الصين وروسيا، فصعود الصين يؤثر بشكل متزايد على الهيمنة الأمريكية، مما ينذر بتحول النظام العالمي إلى نظام متعدد الأقطاب، وهو ما يثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية.

■ **إشكالية البحث: -**

يواجه مستقبل النظام الدولي العالمي الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التحديات، منها: ظهور القوة الصينية الاقتصادية والعسكرية الصاعدة، والتي تحمل نظرة مستقبلية جديدة بتغيير التوازن في شكل نسق النظام الدولي، وتأثير ذلك على مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين، وهنا نطرح السؤال التالي: هل ستستطيع الصين بعد تعاظم قوتها الاقتصادية والعسكرية كبح جماح الهيمنة الأمريكية وإعادة التوازن في شكل نسق النظام الدولي؟

■ **فرضية البحث: -**

تنطلق فرضية البحث من أن ظهور الصين كقوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية ودبلوماسية متزايدة تؤثر تأثيراً عميقاً في استمرار الهيمنة الأمريكية وشكل التوازن في نسق النظام الدولي الحالي من عدمه؛ وبذلك تتعامل هذه الفرضية مع استمرار الهيمنة الأمريكية ومستقبل العلاقات الثنائية بين القوتين كمتغير تابع يتأثر بظهور الصين كقوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية ودبلوماسية متزايدة كمتغير مستقل.

■ **أهداف البحث: -**

1- التعريف بمفهوم الهيمنة والنظريات المفسرة لها، وايضاح أهم المراحل والمحطات التاريخية التي تحققت من خلالها الهيمنة الأمريكية على العالم.

2- تحليل الصعود الصيني الاقتصادي والعسكري المتزايد وتأثيره على استمرار الهيمنة الأمريكية.

3- توضيح التحول في قدرات الدفاع والردع العسكري الصيني وتأثيرها على توازن القوى إقليماً ودولياً.

4- استنباط السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، وديناميكية التفاعل بينهما في تراجع الهيمنة الأمريكية.

■ أهمية البحث:-

تكمن أهمية هذا البحث كونه يمثل أحد الجهود العلمية المتواضعة والتي ترصد مراحل تطور الهيمنة الأمريكية، ومظاهر القوة الصينية الصاعدة وتفوقها، ومدى تأثيرها على موازين القوى الإقليمية والدولية للحد من الهيمنة الأمريكية، موضحاً ديناميكية التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والسناريوهات المحتملة لشكل العلاقات بينهما.

■ منهج البحث:-

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بغية وصف وتحليل الاعتبارات التي ستحد من استمرار الهيمنة الأمريكية المطلقة، كما يستعين الباحث بالمنهج التاريخي لتتبع مراحل ظهور هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هذا المنطلق سيتم دراسة وتحليل هذا الموضوع ضمن المباحث والمطالب التالية:-

■ المبحث الأول / الهيمنة الأمريكية ومراحل تطورها.

● المطلب الأول: تعريف الهيمنة.

في اللغة العربية يشير مفهوم الهيمنة إلى "السيطرة والقوة والسطوة، وهي: كلمة مشتقة من الفعل هَيمَن، الذي يشير إلى من أمن غيره من الخوف ووفر له الآمان"[1]، وفي اللغة الإنجليزية مصطلح الهيمنة يعني (الدلالة على سيطرة مجموعة على مجموعات أخرى، أو سيادة مدينة أو شعب على مدن أو شعوب أخرى من خلال التهديد أو بدونه)[2].

والهيمنة اصطلاحاً - كما جـاء في القاموس السياسي يقربها البعض إلى مفهوم القطبية – هي: "سيطرة دولة كبرى واحدة على باقي وحدات المجتمع الدولي بشكل هرمي، وانفرادها في التحكم بالسياسة الدولية دون قدرة الدول الأخرى منافستها على مركزها نتيجة لاحتكارها لهيكل القوى الثلاثي: الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري بشكل تتميز به عن غيرها من الدول"[3].

ويعرف الباحث الهيمنة على أنها: سيطرة الدُّول الكبرى على الدُّول الصُّغرى، وتوجيه قراراتها السِّياسيّة والاقتصاديّة في اتّجاه مصالح الدول الصناعية الكبرى، وتكمن أداة الضَّغط عليها في ارتباط مصالحها أو قياداتها بها، أو تهديدها العسكريّ والاقتصادي لها.

وتؤكد بعض الدراسات على أن الهيمنة لا ينبغي أن تفهم على أنها السيطرة، فالسيطرة ترتكز إلى ممارسة القوة بطريقة أحادية وبصورة توسعية؛ ولكن الهيمنة أشمل وأوسع مجالاً من السيطرة، فالهيمنة يراهـا البعض قوة تعززها السيطرة وتتراكم عليها القيادة الفكرية والأخلاقية؛ أي أن الهيمنة قـوة إضافية لجماعة مسيطرة وفق إمكانياتها وقدرتها على فرض إرادتها في الصراع الدولي.

وهناك وجهات نظر أخرى ترى أن: "الهيمنة لا تعني الاستعمار، لأن الأخيرة تتضمن سيطرة مباشرة ورسمية، وبذلك تختلف الهيمنة عن أي علاقة تتضمن إدارة مباشرة أو ملكية أقاليم أجنبية؛ وبعبارة أخرى فإن الهيمنة تتضمن قدرة كبيرة على الإكراه والنفوذ، أو السيطرة على بُنَى النسق الدولي وسلوك ووحداته، ولكنه – أي مفهوم الهيمنة – يستبعد مواقف الإدارة الرسمية والمباشرة على الحكومات الأجنبية، وبذلك يختلف مفهوم الهيمنة عن كافة أشكال الانتداب أو الاحتلال وغيرها"[4].

فالهيمنة من خلال مفاهيمها الرئيسية هي: التي تُعلي من شأن التجارة الحرة والتعاون على المستوى الدولي، وفروضها الأساسية التي ترتكز على القوة المادية والمصلحة القومية، إذ إن الهيمنة الأمريكية وما نتج منها من تدمير مبرمج للقانون الدولي مهدت الطريق لبروز قوى عالمية مناهضة لها، مطالبة بتجديد النظام الدولي حيث يحل فيه القانون الدولي بديلا عن قانون الغاب.

إن أي دولة مهيمنة على النسق الدولي لابد من أن تمتلك قوة عسكرية متفوقة لا يوجد لها مثيل منافس آخـر في العالم، وكذلك لا بد أن تكون ذات أكبر معدل نمو في العالم، ولها أكبر شبكة عـلاقات اقتصادية وأكثر شركاء تجاريين في العالم، وأن يكون لها مدى واسع من الحلفاء السياسيين وصداقات مع معظم الشعوب والقوى الكبرى، وأن تعمل الدولة المهيمنة مع حلفائها على صنع معظم قواعد ومؤسسات النظام الدولي السياسية والاقتصادية وأن تكون مسيطرة عليها مع حلفائها[5]، وهذا مـا يمكن أن ينعكس واقعياً على دولة الولايات المتحدة الأمريكية التي رسمت مع بريطانيا معالم وشكل النظام الدولي الجديد بمؤسساته الليبرالية سابقاً قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، وهو ما تسعى إليه الصين حالياً بخطىً ثابتة؛ ومنها تباينت علينا صور متعددة للهيمنة الأمريكية على دول العالم، والتي أصبحت اليوم من أكبر القضايا إشكالاً، وأحد المفاهيم الهامة المطروحة في حقل العلاقات الدولية.

● **المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهيمنة.**

بدراسـة أدبيات الهيمنة نجد أن هناك اتجاهين رئيسيين أولهما: الهيمنة كنسق إكراهي، وثانيهما: الهيمنة كنسق توافقي، بالإضافة إلى اتجاه ثالث تعددي ديمقراطي؛ إذ تمثل الهيمنة كنسق توافقي (الرؤية الليبرالية)، فيما تعكس الهيمنة كنسق إكراهي (الرؤية الواقعية)، أما النسق التعددي الديمقراطي يعكس الرؤية النقدية الجرامشية.

● **أولاً / النظرية الليبرالية:-**

تركز الليبرالية على العامل الاقتصادي في تفسيرها لمفهوم الهيمنة، حيث ترى العامل الاقتصادي هـو الأساس، وأن التجارة الحرة وإمكانياتها التي سنت لها القوانين، وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد عالمي يعتمد الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على البقاء خارج القوانين وخارج سيطرة وقيود الـدول وضرائبها تفضي للهيمنة، وهي تتفق مع الواقعية في ضرورة وجود مهيمن واحد لضمان اقتصاد ليبرالي حر.

بينما تظهر وجهة نظر ليبرالية ترى: أن» العناصر المؤسسة للقوة المهيمنة هي: القوة العسكرية، والسيطرة على المواد الخام، ورأس المال والأسواق المفتوحة، والميزات التنافسية

للسلع ذات الجودة العالية»[6]، وبهذا ترى أن النظام الدولي يستمر من خلال دولة مهيمنة تستخدم إمكانياتها الهائلة والمتنوعة لتنظيم العلاقـات الدولية.

● **ثانياً / النظرية الواقعية:-**

مفهوم الهيمنة عند الواقعيين يصب في التأكيد على الحالة العدائية، حيث يفضل وجود قائد واحد لإجبار الدول الأخرى على أداء دورها المرسوم في النسق الدولي؛ كما تعني الهيمنة عند الواقعيين «تفوق المهيمن من خلال إمكانياته العسكرية وموقعه الجغرافي ومواردة الطبيعية والصناعية والقوة الدبلوماسية والتطور التكنولوجي والعامل السكاني، أي أن الواقعية ترى الهيمنة مفهوما مـاديا والليبرالية تراها مفهوم توافقى اقتصاديا وهو الأسـاس»[7].

أمـا الواقعية الجديدة ترى أن: صعود القوى المهيمنة أو انهيارها لا يحدث بطريقة سلمية، حيث يرى رواد المدرسة الواقعية أن النسق الثنائي في النظام الدولي يفضي إلى الحرب مثلما يفضي إليه نظام التعددية، ولكن تبقى الأحادية أقل نزوعاً للحرب. ومن هذا نستنتج أن النظرية الواقعية في تفسيرها للهيمنة تُعلي من القوة المادية والمصلحة القومية.

● **ثالثاً / النظرية النقدية:-**

النظرية النقدية لمفهوم الهيمنة مبنية على العقيدة الماركسية، التي تعتمد أصلاً على المادية التاريخية ومن ثم النقدية وصولاً إلى الجرامشية، والجرامشية الجديدة؛ حيث «يظهر أبرز رواد هذه النظرية جرامشي الذي وضع توظيفاً جديداً للهيمنة في صورة فكرية عقلانية لا تتحقق إلا بوجود تعددية ديمقراطية، وأن الهيمنة ليست حكراً على مجتمع متحضر، ولا على عملية تحول ثقافي من أسفل إلى أعلى؛ فالهيمنة تخلق في عملية تحول سياسي وهي الثورة؛ في حين تصل الطبقة الحاكمة الجديدة إلى السلطة بأسلوب غير ثوري من خلال ثورة مضادة لا تحدث الهيمنة، بل من المستحيل بناء هيمنة، وبالتالي بناء ديمقراطية. «[8].

فالنظرية النقدية هي نظرية جرامشية تعارض فكرة الهيمنة؛ التي تتحقق حسب

نظرية جرامشي بثلاث خطوات هي: السيطرة والمقاومة والصـراع ؛ ولكن مفهوم الهيمنة فيها قد تطور خارج الماركسية التي عجزت عن تفسير عدم تمكن العمال من السيطرة على مقاليد الحكم في دولهم، وبذلك تبلورت الجرامشية التي انتشرت في روسيا الماركسية إلى الجرامشية الجديدة التي ترى نشوء النظام المهيمن من خلال نجاح كتلة تاريخية دولية معينة من تشكيل قوة اجتماعية تقوم برسم أيديولوجية هيمنة تقبلها الطبقات الأدنى.

● **المطلب الثالث : مـراحل ظهور الهيمنة الأمريكية .**

يقرر كل من الواقعيين والليبراليين أن الهيمنة الأمريكية قد بدأت في العام 1945م، وأكد بعض الواقعيين أنها بدأت قبل ذلك؛ إذ يرى الباحث إن الهيمنة الأمريكية مرت بخمس مراحل ومحطات تاريخية في ظهورها يمكن إجمالها في المحطات التالية:-

المرحلة الأولى: مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا(الانتعاش الأوروبي)[9].

هو مشروع أو خطة اقتصادية أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق وزير خارجيتها الأسبق جورج مارشال من أجل مساعدة أوروبا على إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، فأبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لتقديم المساعدات المالية لكل دول أوروبـا بما فيها الواقعة ضمن هيمنة الاتحـاد السوفيتي لتمكينها من الانتعاش الاقتصادي بعد ويلات الحرب، حيث كانت الولايات المتحدة متخوفة من أن تقع المجتمعات الأوروبية تحت سيطرت وإغراء الأحزاب الشيوعية، وما ساد أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من فقر وبطالة ويأس؛ فكانت أمريكا ترى أن أوروبا لا تستطيع أن تعافي نفسها دون مساعدة أمريكا، وأن المصالح الأمريكية الاستراتيجية ستكون في خطر إذا سقطت أوروبا في فلك وكماشة الاتحاد السوفيتي.

زاد هذا المشروع في توثيق العلاقة بين الدول الأوروبية نفسها ومع الولايات المتحدة الأمريكية، وأثمرت هذه الجهود نتائج منها: بروز تكتل اقتصادي أوروبي وتشكيل حلف عابر للمحيط الأطلسي، وهو أحد أدوات الهيمنة الذي وكلت إليه مهمة مواجهة المد الشيوعي في العالم.

المرحلة الثانية : هيمنة أمريكا ووضع القواعد الحاكمة الناظمة للنسق الدولي .

بدأ صناع القرار الأمريكيون والبريطانيون في وضع سياسات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قبل انتهاء الحرب، متأثرين بالتغيرات التي حصلت مثل الكساد العظيم وصعود الفاشية، حيث إنها وضعت رؤية لاستقرار الشؤون العالمية وفق تفضيلاتهم، شملت إنشاء نظام الأمم المتحدة والاقتصاد الرأسمالي والتجارة الحرة، إذ تأسست مؤسسات اقتصادية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بناءً على اتفاقية بريتون وودز، مما منح الولايات المتحدة هيمنة عالمية، حيث اعتبر العديد من منظري الاقتصاد السياسي أن وجود مهيمن يوفر الآمان، مما يشجع الدول على الانخراط في التجارة الدولية؛ وبالفعل تحولت الولايات المتحدة إلى مهيمن من خلال فتح الأسواق مادياً وأيديولوجياً، وليس فقط بالإكراه، حيث اعتُبرت هيمنتها وسيلة لتحقيق السلام الدولي، ويظهر ذلك من جديد في استراتيجية الأمن القومي (لجو بايدن 2022م)، التي ركزت على تحديث التجارة والاقتصاد مع التكنولوجيا لمواجهة التحديات الاستراتيجية وتعميق العلاقات الدبلوماسية مع الحلفاء، الأمر الذي تحاول من خلاله استمرار هيمنها في المرحلة المقبلة.

المرحلة الثالثة: تأسيس حلف شمال الأطلسي للهيمنة على أوروبا وحماية الأوروبيين من أنفسهم[10].

انشأت الولايات المتحدة الأمريكية حلف الناتو سنة 1949م بقيادة وزعامة عسكرية أمريكية وبدعم مالي أمريكي، هذا الأمر الذي كان امتداداً لمشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا، ونهجاً لحماية الأوروبيين من أنفسهم أولاً، ومن هيمنة الاتحاد السوفيتي ثانياً، فاقتصاد الاتحاد الأوروبي يكاد يقترب من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، ومع هذا كانت أوروبا ولا زالت تحت المظلة الأمريكية النووية، فعلى إثر تكوين حلف الناتو تأسس حلف وارسو من ثماني دول بقيادة الاتحاد السوفيتي تبعاً لسياسة الأحلاف والهيمنة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ وحقيقة الأمـر أن أمريكا تريد أوروبا موحدة اقتصادياً ولا تريد أن يكون لها سياسة خارجية وأمنية ودفاعية موحدة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الاتحاد الأوروبي يقوم على دولتين هما: ألمانيا وفرنسا، إلا إن الأوروبيين مستعدون لقبول الهيمنة الأمريكية ولا يقبلون الهيمنة الألمانية لأنهم لا زالوا يخافون ألمانيا النازية

نتيجة الحروب التي حدثت بين الأوروبيين أنفسهم، ولذا فالأوروبيين لم ينجحوا في تكوين سياسة خارجية ودفاعية موحدة نظراً لبنية الاتحاد وبروز النعرة القومية وسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد.

المرحلة الرابعة: انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وسيادة القطب الواحد[11].

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي تمتعت الولايات المتحدة بقوة عسكرية، وبتأثير اقتصادي وسياسي واسعين، جعل الفكر الاستراتيجي الأمريكي يدخل مرحلة استعراضية، بإعلانها عن قيام وظهور النظام العالمي الجديد الذي فرضت فيه على الدول قيم نيو ليبرالية جديدة كالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتداول السلمي على السطلة التي اتخذت منها مدخلاً لأضعاف الدول والشعوب، فأثناء التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لضرب العراق سنة 1991م أعلن الرئيس الأمريكي عن ميلاد نظام عالمي جديد كقطب واحد، يعتمد تعميم أنماط ومفاهيم جديدة من القيم على أنظمة الحكم المحلية في كل بلدان العالم، كالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها، بل باتت تفرضها فرضاً على الدول، وتتدخل في الدول بسببها.

إن بروز النظام العالمي الجديد جعل المنظمات الدولية التي تتحكم فيها الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر السياسة في العلاقات الدولية، وجعل سمو سلطة الولايات المتحدة المتمثلة في تلك المؤسسات والمنظمات الدولية فوق سلطة تلك الدول بل وفوق سلطة الأمم المتحدة كذلك، ومنها أصبح القانون الدولي في ظل المتغيرات الدولية القائمة يعترف بمبدأ التدخل العسكري في الدول الأخرى لأغراض إنسانية ظاهرياً متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فكان أول تدخلٍ في العراق ثم الصومال ويوغسلافيا وغيرها من الدول، وأخيراً التدخل بحجة حماية المدنيين فيما سمي بثورات الربيع العربي.

المرحلة الخامسة : مـا بعد أحداث 11 سبتمبر والحرب على الإرهاب[12].

أنتجت الحرب على الإرهـاب التي شنتها الولايات المتحدة منذ عام 2002م أثاراً سلبية على حقوق الإنسان، حيث تحول مجلس الأمن من هيئة دولية لإدارة الأمن الجماعي

إلى أداة لتنفيذ سياسات الدولة المهيمنة، مما أثار تساؤلات حول أفكار الحرية والعدالة التي تنادي بها في ظل العنف المستمر.

استحدثت الولايات المتحدة استراتيجية كبرى تتمثل في الحرب على الإرهـاب، مع تحول السياسة الخارجية من التعددية إلى الأحادية، واستخدام الحروب الوقائية ضد الدول الموصوفة بأنها مارقة أو فاشلة، فاتبعت واشنطن سياسات هيمنة إكراهية، مثل إجبار الدول على تبني القيم الأمريكية ومراقبة حقوق الإنسان، ومنعها من تطوير قدرات عسكرية تهدد التفوق الأمريكي، كما رتبت الدول وفقاً لمعايير أمريكية في قضايا متعددة مع تملصها من الالتزامات المتعلقة بالسيادة؛ مثل المحكمة الجنائية الدولية، والانسحاب من ترتيبات الحد من التسلح.

■ المبحث الثاني/ تأثير صعود الصين كقوة اقتصادية وعسكرية على الهيمنة الأمريكية.

● المطلب الأول : تحليل الصعود الاقتصادي للصين.

1. النمو الاقتصادي الصيني وعوامل النجاح الرئيسية[13].

تمكنت الصين من تحقيق نمو اقتصادي غير مسبوق خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، حيث تحولت من دولة تعاني من الفقر إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر مُصدر للسلع، إذ جاء هذا التحول بعد استئناف العلاقات مع الولايات المتحدة عام 1979م، وإعادة فتح بورصة شنغهاي وفتح أبواب الاستثمارات الأجنبية، وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 م.

ومن نافلة القول إن عوامل النجاح الرئيسية لنمو الاقتصاد الصيني السريع هو التركيز على التعليم بالدرجة الأولى، والتنمية الاستراتيجية، إضافةً إلى أساسيات الإصلاح الاقتصادي المعروفة وهي: تشجيع الاستثمار الأجنبي واستهداف التصدير، و السماح للأفراد بإنشاء مشاريعهم الصناعية وإنماء ثرواتهم الفردية، وتطوير البنية التحتية بتعبيدِ الطرق وإدخال الكهرباء والماء وشبكات التلفون والإنترنت إلى ما نسبته 98 ٪ من المناطق الصينية، وإنشاء شركات حكومية في الاقتصاد الصيني تمتلك ما يقرب من نصف

الاقتصاد الصيني، وذلك بغرض إنقاذ السوق عند الفشل، وتحسين القدرة التنافسية للإنتاج المحلي، وايجاد دور انتقالي بين الاقتصاد الموجّه واقتصاد السوق الحر، وسن منظومة جديدة من القوانين لتصدٍّ حاسمٌ للفساد، وبإيجاد سعر تنافسي في السوق الدولي بتقليد الصناعات الغربية ثم القيام بتسويقها بأسعار أقل مما تباع به من قبل.

2. الصين كلاعب ومستثمر عالمي في الاقتصاد والتجارة الدولية.

بدأت الصين في الظهور كفاعل مركزي في التجارة الدولية وسلاسل التوريد العالمية منذ فترة الحرب الباردة، حيث أصبحت تمثل 70 ٪ من التجارة الدولية، وانتقلت من التصنيع المنخفض الجودة إلى الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية بفضل التحديث الصناعي والبحث والتطوير، مما عزز مهارات القوى العاملة، إذ تشير التقارير إلى نمو كبير في التجارة مع الصين، حيث سجلت التجارة بين الولايات المتحدة والصين رقماً قياسياً بلغ 690.6 مليار دولار في عام 2022م، رغم الخطاب الأمريكي حول فك الارتباط[14]؛ كما زاد حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والصين بنسبة 23 ٪، ليصل إلى 856.3 مليار يورو (912.6 مليار دولار)، بينما نمت التجارة بين الصين وألمانيا بنسبة 20.9 ٪ لتصل إلى 297.9 مليار يورو (318.8 مليار دولار)؛ وفي عام 2022م بلغ إجمالي تجارة الصين مع إفريقيا ورابطة دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية 282.0 مليار دولار و975.3 مليار دولار و485.8 مليار دولار على التوالي؛ حيث تفوقت الصين على الولايات المتحدة واليابان لتصبح المصدر الرئيسي للسيارات المستوردة في المكسيك، وأصبحت ثاني أكبر وجهة للصادرات وأكبر مصدر للواردات في الأرجنتين[15].

كل هذه الأمثلة وغيرها الكثير تدل على تزايد سمو الصين كلاعب ومستثمر عالمي في الاقتصاد والتجارة الدولية .

3. المبادرات الاقتصادية الصينية ذات البعد الجيو سياسي(مبادرة الحزام والطريق).

تمثل "مبادرة الحزام والطريق" إحياءً لفكرة "طريق الحرير" القديم، وهي استراتيجية إنمائية اقترحتها الصين في عام 2013م رسمياً بهدف الربط الدولي عبر إنشاء شبكة

تجارية تشمل حزام طريق الحرير الاقتصادي البري وطريق الحرير البحري؛ وتهدف المبادرة إلى ربط الصين بأوروبا ووسط آسيا والشرق الأوسط من خلال مشروعات عملاقة مثل السكك الحديدية والطرق والموانئ، وكما أنها تضم ستة ممرات اقتصادية تمتد من الصين إلى أنحاء أوراسيا؛ إذ تعتبر المبادرة تعبيراً عن الفكر الاستراتيجي الصيني في تسخير الاقتصاد لخدمة السياسة، وقد تم دمجها في الدستور الصيني عام 2017م، حيث تسعى الصين للاستفادة من نمو التجارة العالمية لتصريف منتجاتها وتعزيز مكانة ايوان الصيني، كما تهدف إلى تطوير الاقتصاد في المناطق الغربية من البلاد[16].

تركز المبادرة على دعم خطة "صنع في الصين 2025" وتعزيز شركات التكنولوجيا، مثل هواوي، وزيادة حصتها في التجارة الإلكترونية العالمية، كما تسعى الصين أيضاً لتوسيع وجودها في أوراسيا لحماية طرق تجارتها وتأمين إمدادات الطاقة وتجنب الأزمات الحادة فيها.

- **المطلب الثاني : تأثير صعود الصين على التوازن العالمي للقوى.**

1. التحول في قدرات الدفاع والردع العسكري الصيني[17].

أدت الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية الجديدة للصين إلى تحول ملحوظ في قدراتها الدفاعية والردع العسكري، خاصة بعد أن أصبحت دولة نووية منذ عام 1964م، إذ يبرز ذلك من خلال تنوع تسليحها الحديث محلياً، مما أثار مخاوف الدول المجاورة، ففي عام 2019م بلغت نفقات الصين العسكرية حوالي 261 مليار دولار، ولديها أكبر جيش في العالم قوامه 2.3 مليون جندي.

تركز الصين على تطوير أسلحة استراتيجية دقيقة، مثل الصواريخ البالستية JL-2 التي يمكنها استهداف الأراضي الأمريكية من المياه الدولية، بالإضافة إلى طائرات بدون طيار وقاذفات استراتيجية مثل H6N، كما شاركت الصين في مهام لمكافحة القرصنة في خليج عدن، وأنشأت قاعدة لوجستية في جيبوتي لحماية مصالحها.

تتفوق الصين اليوم في عدد الغواصات والسفن الحربية على العديد من الدول، بما في

ذلك ألمانيا والهند، وتفوق برنامج بناء السفن الصيني نظيره الأمريكي، كما عززت الصين وجودها العسكري في المنطقة العربية والقرن الإفريقي، مما يبرز ارتباط القوة العسكرية الصينية بقوتها الاقتصادية على المدى البعيد.

2. التأثير الصيني على الهيمنة الأمريكية في المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية.

في السنوات الأخيرة أصبحت الصين قوة اقتصادية عالمية تتحدى الهيمنة الأمريكية، خاصة في المجالات المالية والاقتصادية، إذ تلعب الصين اليوم دوراً متزايداً في تقليص الهيمنة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية من خلال مبادرات مثل "الحزام والطريق" وزيادة استثماراتها في الدول النامية، إضافة إلى تبني نظام مالي جديد مثل اليوان الرقمي.

تسعى الصين أيضاً لتعزيز تمثيلها في المنظمات الدولية، حيث أصبحت ثاني أكبر مساهم في ميزانية الأمم المتحدة، وتروج لمفهوم "التنمية المشتركة" كبديل للمفاهيم الليبرالية الغربية؛ كما أنشأت الصين مؤسسات مالية دولية بديلة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، ونظام الدفع عبر الحدود الصيني (CIPS) كبديل لنظام "سويفت"، بالإضافة إلى صندوق طريق الحرير للتنمية، وبنك التنمية "بركس"؛ فكل هذه الجهود تهدف إلى إنشاء بدائل للنظام المالي التقليدي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، مما يسهم في تقليل هيمنتها على المنظمات المالية الدولية[18].

3. تأثير القوة العسكرية الصينية على موازين القوى الإقليمية والدولية.

تُعتبر القوة العسكرية المتنامية للصين عاملاً رئيسياً يؤثر على موازين القوى في المنطقة الآسيوية والعالم، مما يزيد من احتمالات التوتر والصراع مع القوى الأخرى، وسنوضح ذلك على المستويين الإقليمي والدولي كالتالي[19]:-

إقليمياً: تسعى الصين إلى تعزيز قواتها البحرية والجوية في بحري الصين الجنوبي والشرقي، مما يزيد من حدة التوتر في تلك المنطقة؛ كما تهدف الصين إلى تحديث قواتها البرية والصواريخ الباليستية لردع أي تحركات عسكرية أمريكية أو أي

تحركات من حلفائها، مشددة على عدم السماح للولايات المتحدة بالهيمنة على منطقة المحيط الهادئ التي تُعتبر ساحة التنافس الأساسية، كما أن نجاح الصين في ردع الولايات المتحدة قد يُضعف الضمانات الأمنية الأمريكية للدول الآسيوية، مما قد يجبر هذه الدول على تبني سياسات أكثر توافقاً مع الصين.

دولياً: تسعى الصين لتوسيع نفوذها العالمي من خلال مبادرات مثل «الحزام والطريق» وتعزيز وجودها في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهو ما يعتبره الأمريكيون تحدياً لهيمنتهم، فمنذ عام 2011م أُعلنت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة ترتيب أولوياتها الأمنية لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي في جنوب شرق آسيا، وفي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام 2017م أعلنت الولايات المتحدة أنها تهدف لتحقيق الردع الشامل مع كل من روسيا والصين، وفي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي فترة تولي الرئيس جو بايدن أعلنت الولايات المتحدة أنه يجب التفوق على الصين وكبح جماح روسيا، وفي المقابل تؤكد الصين أنها تسعى عازمةً على التقدم والوصول إلى قمة النظام الدولي، مشيرة إلى أنها ليست قوة اقتصادية فحسب، بل قوة عسكرية يمكنها حماية مصالحها وردع خصومها.

- **المطلب الثالث: التفاعل بين صعود الصين وتراجع الهيمنة الأمريكية.**

1. ديناميكيات التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين.

تشهد العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تنافساً استراتيجياً متزايداً على عدة أصعدة المتركزةِ بالأساس في شكل صراع تجاري وتكنولوجي وعسكري، والمنافسة على النفوذ الجيوسياسي، وهذه الديناميكيات التنافسية تؤدي إلى تصاعد التوترات والمخاطر التي تؤثر على استقرار النظام الدولي؛ حيث تواجه الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة عجزاً متزايداً في ميزانها التجاري مع الصين، مما دفعها لفرض تعريفات جمركية وقيود على المنتجات الصينية، وفي المقابل تسعى الصين لتوسيع نفوذها الإقليمي والعالمي عبر مبادرة "الحزام والطريق"، التي تعتبر تهديداً لمصالح الولايات المتحدة في مناطق نفوذها التقليدية، ومن الجدير بالذكر هنا ودون الولوج في التفاصيل أن مبادرة الحزام والطريق

تشبه في بعض جوانبها «خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا»، كما تقدم بديلاً للتنافس مع التحالفات الاقتصادية الأمريكية، إذ تعكس كلا المبادرتين ديناميكيات التنافس الاستراتيجي، مما قد يؤدي إلى تصاعد التوترات واحتمالية نشوب حرب باردة جديدة؛ هذه التطورات قد تدفع نحو إنشاء نظام دولي جديد يعترف بدور القوى الصاعدة في تشكيل القواعد والمؤسسات العالمية، ويعزز فكرة تقسيم الاقتصاد العالمي إلى كتلتين غير متوافقتين[20].

2. تأثير الصراع الأمريكي- الصيني على التوازنات الإقليمية والدولية.

يعتبر الصراع الأمريكي- الصيني أحد أبرز التحديات في السياسة الدولية الراهنة، وإذ إن له تداعيات بعيدة المدى على التوازنات الإقليمية والدولية. **فإقليمياً**: تسعى الولايات المتحدة لتعزيز حلفائها التقليديين في آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد، بينما تعمل الصين على تقوية علاقاتها مع دول مثل باكستان وكوريا الشمالية؛ وبذلك يُحتمل أن يكون بحر الصين الجنوبي نقطة تحول للصراع، ولذا فإن أي نزاع عسكري سيكلف الاقتصاد العالمي تريليونات الدولارات. **أما دولياً**: تتنافس الولايات المتحدة والصين لتعزيز نفوذهما في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، وكذلك في أفريقيا للحصول على الموارد والنفوذ السياسي، إذ تعتبر الصين البلدان النامية بما فيها دول أفريقيا جزءاً من استراتيجيتها الكبرى للوصول إلى قمة السياسة الدولية، وكسب تأييد أصواتها في المنظمات الدولية، كما يلعب الموقف الأوروبي دوراً مهماً في هذا السياق، حيث تسعى الصين لاستمالة أوروبا، خاصة دول شرق ووسط أوروبا لتعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب، ومن زاوية أخرى فإن الصراع الأمريكي- الصيني يؤثر أيضاً على قضايا عالمية مثل تغير المناخ والأمن السبراني، مما يعكس تأثيره على التوازنات الإقليمية والدولية.

3. السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات بين القوتين العظميين.

تتجه العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين نحو عدة سيناريوهات محتملة، بناءً على التطورات الجيوسياسية والاقتصادية الحالية، إذ يمكن تصنيف هذه السيناريوهات إلى أربعة محاور رئيسية محتملة الوقوع وهي كالتالي[21]:-

1. سيناريو الحرب والتوتر والصراع المستمر:-

يُتوقع استمرار التوتر بين الولايات المتحدة والصين حول قضايا التجارة والتكنولوجيا والنفوذ الإقليمي، مما قد يؤدي لتصاعد المواجهات في مناطق مثل بحر الصين الجنوبي وتايوان؛ إذ تشير التصريحات السياسية من الجانبين إلى تصاعد التوتر العسكري، وخاصة بعد تصرح وزير الدفاع الأمريكي «مارك إسبر» بأن الولايات المتحدة تعيد تمركز قواتها في آسيا استعداداً لمواجهة محتملة مع الصين، بينما طالب أمين عام حلف شمال الأطلسي «ينس ستولتنبرغ» الأعضاء بالاستعداد لمواجهة تهديدات الصين، وفي المقابل حذرت وزارة أمن الدولة الصينية من أن العداء الناتج عن تفشي وباء كورونا قد يقلب العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية إلى مواجهة مسلحة.

2. سيناريو التهدئة والتعايش والمنافسة المحدودة:-

وهنا يمكن أن يدرك الطرفان أهمية الحفاظ على علاقات اقتصادية مستقرة بوقف الحرب التجارية، واستعادة التعاون بين الطرفين في الملفات غير التنافسية، وذلك بتطوير آليات لإدارة الخلافات وتخفيف التوترات كالاتفاق المبدئي الذي حصل بين رئيسي البلدين في مطلع العام 2020م بخصوص الميزان التجاري والتكنولوجيا الأمريكية، مع التركيز على المصالح المشتركة والتعاون في مجالات محددة؛ مثل الاقتصاد، بينما تستمر المنافسة في مجالات أخرى مثل التكنولوجيا.

3. سيناريو التقارب والشراكة الاستراتيجية واستمرار الوضع الحالي:-

يتضمن هذا السيناريو إدراك الطرفين لأهمية التعاون وتجنب الصدام، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى تطوير علاقات استراتيجية أكثر توازناً مع تفاهمات حول القضايا الخلافية، وسيكون هناك تركيز أكبر على المصالح المشتركة، مع إقامة آليات للحوار المستمر، وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة، ومن الممكن استمرار الوضع الحالي بين الطرفين بوضع قيود على الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة، وخصوصاً في مجال التكنولوجيا، ووضع قيود على دراسة الطلاب الصينيين في الجامعات

الأمريكية، وفي المقابل تلوِّح الصين بإجراءات منها تقييد تصدير المعادن النادرة للولايات المتحدة، إلا إن استمرار التصعيد والإجراءات من هذا القبيل قد يؤدي في نهاية المطاف إلى حرب باردة بين الطرفين.

4. **سيناريو الحرب الباردة:** -

يشمل هذا السيناريو تصاعد المواجهة لتشمل حروباً سياسية وإعلامية، وتحالفات واسعة النطاق، وانطلاق سباق تسلح بما في ذلك نشر الأسلحة في الفضاء، والحرب السيبرانيه، وصولاً إلى الاشتباك غير المباشر بين الدولتين على شكل حرب، أو سلسلة حروب بالوكالة[22].

■ **الخاتمة والنتائج:**

1- يستند مفهوم الهيمنة إلى السيطرة والقوة لدولة ما نتيجة احتكارها لهيكل القوى الثلاثي: الاقتصادي، والتكنولوجي، والعسكري، أما النظريات المفسرة للهيمنة تتنوع بين الرؤية الليبرالية التي تعتبر الهيمنة كنسق توافقي؛ والرؤية الواقعية التي تعكس الهيمنة كنسق إكراهي؛ والنسق التعددي الديمقراطي الذي يعكس الرؤية النقدية الجرامشية؛ كما أرجع الباحث مراحل تكون الهيمنة الأمريكية إلى خمس محطات تاريخية ابتداءً من مشروع مارشال، وصولاً إلى مـــا بعد أحداث 11 سبتمبر والحرب على الإرهاب.

2- يرتكز تحليل القوة السريعة والمتزايدة للصعود الصيني ومدى تأثيره على استمرار الهيمنة الأمريكية في توجه الصين نحو التعليم والتكنولوجيا والابتكار، وتطوير صناعات اقتصادية حديثة مرتبطة بالجانب العسكري كالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية والطاقة المتجددة، وتحقيق الاستقلالية الداخلية في هذه الصناعات، وهو ما أتاح تعزيز التحول في قدرات الدفاع والردع العسكري الصيني الذي يركز مؤخراً على الأسلحة الاستراتيجية لتصبح في الوقت الراهن قوة إقليمية مؤثرة على استمرار الهيمنة الأمريكية التقليدية ومنافسة لها.

3- إن الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية الصينية الجديدة المتطلعة إلى مكانة جديدة في قمة النظام الدولي كانت دافعاً للتحول في تحديث قدراتها الدفاعية والردع العسكري المتميزة كونها صناعة محلية، إذ أصبح للقوة العسكرية الصينية تأثيراً إقليمياً زاد من حدة مخاوف الكثير من الدول المجاورة لها، الأمر الذي من شأنه تحقيق هيمنتها الإقليمية، بيد أن الصين لم تصل بعد إلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية في كافة المجالات، إلا إن هيمنة الأخيرة لم تعد مطلقة.

4- النظام الدولي الحالي يتطلب أزمات كبرى لتغييره، ومع ظهور الصين كفاعل جديد وقوي اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً في هذا النظام إلا إنه قد يستمر على حاله دون تغيير في ميزان القوى، بينما تبقى تجليات ديناميكيات التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة متمثلة في الصراع التجاري والنفوذ الجيوسياسي؛ أما عن استمرار الصراع الأمريكي- الصيني قد يبقى محدود التأثير ومتمحوراً حول التجارة والتكنولوجيا والتوسع الجيوسياسي، مما ينذر بظهور حرب باردة جديدة، وتحالفات واسعة، وحروب سيبرانية، وحروب بالوكالة، خاصة في بحر الصين الجنوبي.

5- ننتهي بالقول إلى أن مستقبل العلاقات بين القوتين يعتمد على قدرة قياداتهما على إدارة التوازن بين المنافسة والتعاون، وأن الأداء الفعال في التعامل مع القضايا الحساسة سيكون محورياً في تحديد مستقبل هذه العلاقة الاستراتيجية، فالعلاقة بين الدولتين ستفرض واقعاً جديداً على دول العالم، ومنها دول الشرق الأوسط، ونمط جديد من التفاعلات الدولية.

■ **الهوامش:**

● **أولاً / المراجع العربية.**

1- نزار إسماعيل الحيالي، سياسة الهيمنة الأمريكية، الجذور، الواقع، المستقبل، أوراق استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 9 ،2001 م، ص1.

2- محمد أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطريك، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1975م، ص541.

3- منعم صاحي العمار، الهيمنة الأمريكية وجدلية المواجهة، دراسة في صور المقاومة، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد42 ،2002م، ص4.

4- محمد طه بدوي وآخرون، مفهوم النظام الدولي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة الإسكندرية،2015م، ص22.

5- هيرفيد مونكلر، الإمبراطوريات: منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: عدنان عباس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2008م، ص 54.

6- مـروة خليل، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقـات الدولية، ورقة بحثية منشورة، كلية الدراســات الاقتصادية والسياسية، جـامعة الإسكندرية، 2020م، ص85.

7- فيصل الجدري، استراتيجية الهيمنة الإقليمية بين شيوع المصطلح وغموض المعنى، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد2018/16م، جامعة 20أوت 1955م سكيكدة، ص ص 239- 258.

8- مـروة خليل، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقـات الدولية، مرجع سابق ذكره، ص126-135.

9- إيمان الحيارى، مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي،7 أغسطس 2023م، mawdoo3.com. www، تاريخ الزيارة الاثنين 2024/08/28م الساعة 10:34 pm.

10- تقرير بعنوان "مستقبل الناتو ومشروع الاستقلال الاستراتيجي الأوروبـي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، نوفمبر 2021م، ص 2.

11- شفيق المصري، النظام العالمي الجديد ملامح ومخاطر، دار العلم للملايين، بيروت،1992م، ب ط، ص89.

12- شفيق المصري، نفس المرجع السابق، ص 96.

13- عبد الرحمن أوجانة، الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية1991م – 2016م، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر- 2016-2017.

14- وفاء المهداوي وأحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج نحو اقتصاد السوق... سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد33، السنة العاشرة الجامعة المستنصرية، 2012.

15- نمو التجارة الصينية يزيد الأمل بتعافي الاقتصاد العالمي، www.aljazeera.net، تاريخ الزيارة السبت 2024/09/21م، الساعة 3:01PM

16- عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، 2019م، الطبعة الأولى، ص72.

17- دلال محمود، ردع الخصوم: لماذا تستعرض الصين تطور قدراتها العسكرية، المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، https: futureuae.com، تاريخ الزيارة الأحـد 2024/09/22م، الساعة 6:20PM

18- مايكل إس تشايس، إرثر تشان، نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكامل، مركزRAND للسياسة في المحيط الهادي وآسيا، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، 2016م، https://www.rand.org، تاريخ الزيارة الأحـد 2024/09/22م، الساعة 6:45PM، ص31- 35.

19- الصين وتحديات صراع الهيمنة الدولية، مالات دولية، www.asbab.com، نشرة تقدم أبرز القراءات للتوجهات المستقبلية مرتبطة بالتحولات في موازين القوى على الساحة الدولية، العدد 4، 2020م، تاريخ الزيارة الأحـد 2024/09/22م، الساعة 09: 12 AM.

20- محمد غازي الجمل، الصراع الأمريكي- الصيني وأثره على النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net، 2020م، تاريخ الزيارة الأحـد 2024/09/22م، الساعة 50 : 12 AM.

21- منى أسامة، حروب الهيمنة: سيناريوهات "الصراع النظامي" بين الولايات المتحدة والصين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،،www.futureuae.com 2022م، تاريخ الزيارة الأثنين 2024/09/23م، الساعة 13 : 11 AM.

22- وانظـر كذلك:- كريـم القاضـي، رؤيـة مـن الداخـل: كيف ترى واشنطن سيناريوهات العلاقات الصينية-الأمريكية؟،مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، https://futureuae.com/db_mysql.rar